

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمدُ الله .....

شرح منصور

التوفيق والإرشاد، والمعونة والهداية والسداد، إنه رؤوف رحيم، جواد كريم.

(بسم الله) أي: باسم مُسمًى هذا اللفظ الأعظم، الموصوفِ بكمال المبالغة في الرحمة وبما دونه أوْلَف. والباء للملابسة أو الاستعانة، وقيل: للتعديّة<sup>(١)</sup>، أي: أقدم اسمَ الله، وأجعله ابتداءً. ولم يقل: بالله الرحمن الرحيم؛ اقتداءً بالكتاب، وتبرُّكاً<sup>(٢)</sup> بذكر اسمه<sup>(٣)</sup> تعالى، وفرقاً بين التيمُّن واليمين<sup>(٤)</sup>.

و (الرحمن) أبلغ من (الرحيم) لأنَّ زيادةَ المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، وقُدِّم؛ لأنَّه كالْعَلَم من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى؛ لأنَّ معناه: المنعم الحقيقي، البالغ<sup>(٥)</sup> في الرحمة غايتها، وذلك لا يصدقُ على غيره. وقيل: لأنه عَلَّمَ بالغلبة، أو لأن الرحيمَ غايتها كالتممة؛ لدلالة الرحمن على جلائل النعم وأصولها، فأردفَ بـ (الرحيم) ليتناول ما خرج منها، أو مراعاةً للفواصل في القرآن، ثم جاء الاستعمالُ عليه تأسيساً به.

٣/١

(أحمد الله) أي: أصفه بجميع صفاته؛/ إذ الحمدُ - كما في «الفائق»<sup>(٥)</sup> وغيره - الوصفُ بالجميل، وكلُّ من صفاته تعالى جميل، ورعايةً جميعها أبلغ في التعظيم

(١) جاء في هامش الأصل ما نصه: [والباء في البسملة للمصاحبة، وقيل: للترك، وهو أولى. محمد الخلوئي].

(٢-٣) في (س) و (م): «باسمه».

(٣) جاء في هامش الأصل ما نصه: [لأنَّه إذا قال: بالله الرحمن الرحيم، تكون بمعنى اليمين، بخلاف قوله: بسم الله، فهي للتيمُّن، وهو: الترك].

(٤) في (س): «المبالغ».

(٥) ٣١٤/١، وهو في غريب الحديث لأبي القاسم، محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي، الزنخشري، صاحب التفسير، له أيضاً: «أساس البلاغة» في اللغة. (ت ٥٣٨هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٥١/٢٠ - ١٥٦.

المراد بما ذكر؛ إذ المرادُ به إيجادُ الحمد لا الإخبار بأنه يوجد، وكذا قوله: (وأصلي وأسلم) المراد بهما إيجادُ الصلاة والسلام، لا الإخبار بأنهما سيوجدان.

وَعَدَلَ عن الصيغة الشائعة للحمد - وهي: الحمد لله، الدالة على الثناء على الله بأنه مالكٌ لجميع الحمد من الخلق - إلى ما قاله؛ لأنه ثناءٌ بجميع الصفات برعاية الأبلغية، كما تقدّم، وإفادة تكرار الحمد<sup>(١)</sup>، وللتناسب بين الحامد ومدلول صيغة<sup>(٢)</sup> حمده؛ لأنّ المضارع يدلُّ على التجدد والحدوث<sup>(٣)</sup>. واختارَ لفظَ الجلالة دون باقي الأسماء، كالرحمن والحيّ والقيوم؛ لثلاثيهم اختصاصُ استحقاقه الحمدَ بذلك دون غيره؛ إذ تعليقُ الحكم بالمشتق يؤذن بعليّة ما منه الاشتقاق.

وابتداً كتابه بالبسملة، ثم بالحمدلة؛ اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بحديث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَهُوَ أَبْسَرُ»<sup>(٤)</sup>. أي: ذاهب البركة. رواه الخطيب، والحافظ عبد القادر الرهاوي، وبحديث: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، فَهُوَ أَقْطَعُ»<sup>(٥)</sup>، وفي رواية: «بِحَمْدِ اللَّهِ»،<sup>(٦)</sup> وفي رواية: «بالحمد»، وفي رواية: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ»، فهو أجزم<sup>(٧)</sup>. رواه الحافظ الرهاوي<sup>(٨)</sup> في «الأربعين» له، ومعنى: «ذِي بَالٍ» أي: حال يهتمُّ به شرعاً. و«أقطع»، و«أجزم»، بالجيم والذال المعجمة: ناقص البركة.

(١) بعدها في (س) «... من الخلق إلى ما قاله،...».

(٢) في (س): «صفة».

(٣) جاء في هامش الأصل و (ع) ما نصه: [وجه التناسب: الحدوث؛ لأن صيغة حمده تدل على الحدوث، والحامد حادث].

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «الجامع لأخلاق الراوي» (١٢٣٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٤)، وابن ماجه (١٨٩٤).

(٦-٦) ليست في (س).

(٧) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود (٤٨٤٠)، من حديث أبي هريرة.

(٨) هو: أبو محمد، عبد القادر بن عبد الله الفهمي، الرهاوي، ثم الحراني، المحدث، الحافظ، الرحال، محدث الجزيرة. توفي بمران سنة (٦١٢هـ). «طبقات الخنابلة» ٨٢/٢.



وَحُقَّ لِي أَنْ أَحْمَدَ، وَأُصَلِّيَ وَأُسَلِّمَ عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ أَحْمَدَ، .....

شرح منصور

(وَحُقَّ) بضم الحاء - قاله في «شرحه»<sup>(١)</sup> - (لي أن أحمد) الله تعالى، قال في «الصَّحاح»: وَحُقَّ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَحَقِيقٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَهُوَ حَقِيقٌ بِهِ، وَمَحْقُوقٌ بِهِ، أَي: خَلِيقٌ لَهُ. قال: وَحَقَّ الشَّيْءُ يَحِقُّ - بالكسر - أَي: وَجَبَ<sup>(٢)</sup>. اهـ. فالمعنى على الأول: هو خَلِيقٌ<sup>(٣)</sup> لِحَمْدِ اللَّهِ<sup>(٤)</sup>، وَجَدِيرٌ بِهِ؛ لِنِعْمِهِ عَلَيْهِ، خُصُوصاً بِالتَّوْفِيقِ لِلِاسْتِغْثَالِ بِالْعِلْمِ، وَتَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ، وَتَأْلِيفِهِ فِيهِ. قال تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ [الضحى: ١١]. وَلَوْ ضُبُطَ بِفَتْحِ الْحَاءِ، وَجُعِلَتِ اللَّامُ بِمَعْنَى «عَلَى»، أَي: وَوَجِبَ عَلَيَّ الْحَمْدُ لِمَا تَقَدَّمَ؛ إِذْ شَكَرَ الْمُنْعِمَ وَاجِبٌ، وَالْحَمْدُ رَأْسُ الشُّكْرِ، لَكَانَ وَجْهًا حَسَنًا، وَالْوَاوُ لِلِاسْتِثْنَاءِ، أَوْ لِلْحَالِ، بِتَقْدِيرِ «قَدْ» عِنْدَ مَنْ يَلْتَزِمُهَا.

(وَأُصَلِّيَ وَأُسَلِّمَ عَلَى خَيْرِ) أَي: أَفْضَلِ (خَلْقِهِ) تَعَالَى (أَحْمَدُ) هُوَ فِعْلٌ سُمِّيَ بِهِ ﷺ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلُ كَأَسْوَدَ. قاله ابن عطية<sup>(٥)</sup>. سَمَاهُ اللَّهُ بِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ؛ لِلآيَةِ<sup>(٦)</sup>، ذَكَرَهُ الْكَافِيحِيُّ<sup>(٧)</sup>. وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ قَبْلَ نَبِينَا ﷺ أَحَدٌ، وَلَا فِي زَمَنِهِ، وَلَا زَمَنِ أَصْحَابِهِ؛ حِمَايَةً لِهَذَا الْإِسْمِ<sup>(٨)</sup> الَّذِي بَشَّرَ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ، بِخِلَافِ مُحَمَّدٍ.

(١) معونة أولي النهى ١/١٥١.

(٢) الصحاح: (حقق)

(٣-٣) في الأصل و (س): «الحمد لله».

(٤) هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية المحاربي، الغرناطي، المفسر. له: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، (ت ٥٤٢هـ). «نفع الطيب» للمقري ٢/٥٢٣، «بغية الوعاة» للسيوطي ٢/٧٣، وانظر: «المحرر الوجيز» ١٤/٤٢٩.

(٥) وهي قوله تعالى: ﴿...وَمُبَشِّرٌ أَرْسُلَ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي أَسْمُهُ أَحْمَدٌ﴾. [الصف: ٦].

(٦) هو: أبو عبد الله، محمد بن سليمان بن سعد الرومي، الكافيجي، نسب كذلك؛ لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو. له: «التيسير في قواعد التفسير»، «مختصر في علم التاريخ». (ت ٨٧٩هـ). «الضوء اللامع» ٧/٢٥٩، «شذرات الذهب» ٩/٤٨٨.

(٧) بعدها في (ع): «الكريم».

وقد عُلمَ من كلامه أنَّ خواصَّ البشر أفضلُّ من خواصِّ الملائكة<sup>(١)</sup>، وهو مذهبُ أهل السنَّة والجماعة، قال ابن عباس رضي الله عنهما: إنَّ الله فضَّلَ محمداً على أهل السماء، وعلى الأنبياء<sup>(٢)</sup>.

وأعقب الحمد بالصلاة؛ امثالاً لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وإظهاراً لشرفه ﷺ على أهل السماء، وعلى الأنبياء، وهو من رَفَعَ ذِكْرِهِ المخبر به بقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤].

ومعنى الصلاة<sup>(٣)</sup> من الله: الرحمة، أو رحمة مقرونة بتعظيم، أو الثناء عند الملائكة.

وتستحبُّ الصلاةُ عليه ﷺ، وتؤكدُ كلما ذُكرَ اسمه. وقيل: تجب<sup>(٤)</sup>، وفي ليلة الجمعة ويومها، وهي ركن في التشهد الأخير، وخطبتي الجمعة؛ لما<sup>(٥)</sup> يأتي.

(١) جاء في هامش الأصل و (ع) ما نصه: [وخواصُّ الملائكة: جبريل، وإسرافيل، وعزرائيل، وحملة العرش المقربون، والكروبيون، والروحانيون. وخواصُّهم أفضل من عوام البشر إجماعاً؛ بل ضرورة. وعوام البشر وهم الصلحاء دون الفسقة، كما قاله البيهقي. وغيرهم أفضل من عوامهم. قاله ابن حجر الهيتمي المكي في «شرح الأربعين»].

(٢) أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٦١٠)، وأورده الهيتمي في «المجمع» ٢٥٤/٨ - ٢٥٥، وقال: «ورجاله رجال الصحيح غير الحكم بن أبان، وهو ثقة».

(٣) جاء في هامش الأصل و (ع) ما نصه: [قوله: ومعنى الصلاة من الله: الرحمة. اختار ابن القيم في «جلاء الأفهام»: أنَّ صلاةَ الله عليه ثناؤه عليه وإرادةُ إكرامه، برفع ذكره ومنزلته، وتقريبه، وأنَّ صلاتنا نحن عليه سألنا الله تعالى أن يفعل ذلك به. وردَّ قول من قال: صلاته عليه رحمته ومغفرته، من خمسة عشر وجهاً. «حاشية إقناع»].

(٤) جاء في هامش الأصل و (ع) ما نصه: [والقول بالوجوب: قول ابن بطة من الخنابلة، والخليمي من الشافعية، واللخمي من المالكية، والطحاوي من الحنفية. «شرح إقناع»].

(٥) في (ع): «كما».



## وعلى آلِهِ وصَحْبِهِ .....

(و) أَصْلِي وَأَسْلَمَ (على آلِهِ) أي: آلِ (١) النبي أحمد، وهم أتباعه على دينه، على الصحيح عندنا. وقيل: أقاربه المؤمنون من بني هاشم، وبني المطلب ابني عبد مناف. وقيل: أتقياء أمته. وقيل غير ذلك. وإضافته للضمير جائزة، خلافاً للكسائي (٢) والنحاس (٣) والزبيدي (٤)، حيث منعوها؛ لتوغلّه في الإبهام. وأصله: أهل، أو: أول.

(و) أَصْلِي وَأَسْلَمَ على (صحبه) هو اسم جَمْعٍ لصاحب بمعنى الصحابي، وهو: مَنْ اجتمع بالنبي محمد (ﷺ) (٥)، أو رآه بعد البعثة (٦). وعطفه على آل من عطف الخاص على العام على الأول (٧)، وجمع بينهما ردّاً على المبتدعة (٨)، حيث يؤلون آل دون الصحب. وقدم آل؛ للأمر بالصلاة عليهم في حديث: «كيف نُصلي عليك» (٩) إلى آخره.

(١) ليست في (س).

(٢) أبو الحسن، علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي، الكوفي، المعروف بالكسائي، شيخ القراءة والعربية. له تصانيف كثيرة منها: «معاني القرآن»، «كتاب القراءات»، «المختصر» في النحو. (ت ١٨٠هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٣١/٩، «معجم المؤلفين» ٤٣٦/٢.

(٣) أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري، المعروف بالحلّس. من تصانيفه: «معاني القرآن»، «الناسخ والمنسوخ». (ت ٣٣٨هـ). «سير أعلام النبلاء» ٤٠١/١٥، «معجم المؤلفين» ٢٥١/١.

(٤) أبو بكر، محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذجج الزبيدي، الإشبيلي. أديب، شاعر، نحوي. من تصانيفه: «ما يلحن فيه عوام الأندلس»، «الواضح في العربية». (ت ٣٧٩هـ). «سير أعلام النبلاء» ٤١٧/١٦، «معجم المؤلفين» ٢٢٣/٣.

(٥) ليست في (س) و (م).

(٦) مؤناً به، فلا بد من هذا القيد في تعريف الصحابي.

(٧) أي: على القول الأول، وهو أن آلهم أتباعه على دينه.

(٨) في (ع): «الشبهة».

(٩) البعاري (٦٣٥٧)، ومسلم (٤٠٦) (٦٨)، من حديث كعب بن عجرة، أن رسول الله ﷺ خرج عليهم فقالوا: قد عرفنا السلام عليك، فكيف الصلاة عليك؟ قال: «قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيد».

وتابعيهم على المذهب الأحمد.

وبعد : ف «التنقيح المشيع» .....

شرح منصور

ومن ارتد من الصحابة، ثم أسلم ومات مؤمناً، لم يزل عنه وصْفُ الصحبة.  
(و) أصلي وأسلم على (تابعيهم) أي: الصحب (على المذهب) بفتح الميم  
والهاء، أي: المعتقد. وأصله يصلح<sup>(١)</sup> لمكان الذهاب وزمانه، وللذهاب نفسه.  
(الأحمد) أي: المرضي<sup>(٢)</sup> له تعالى. والتابعي: من اجتمع بالصحابي<sup>(٣)</sup>،  
فيحتمل أن يكون هذا مراداً، ويحتمل أن المراد: كل من اقتدى بهم في  
الاعتقاد المحمود المرضي، وهو ما عليه أهل السنة والجماعة، وهذا أولى؛<sup>(٤)</sup> لأن  
تعميم الدعاء<sup>(٥)</sup> أفضل؛ للخبر<sup>(٥)</sup>.

(وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر استحباباً في الخطب  
والمكاتبات؛ لفعله ﷺ وأمره. والأشهر بناؤها على الضم، حيث حذف  
المضاف إليه، ونسوي معناه، وهي ظرف زمان، وقد تستعمل ظرفاً  
مكاناً.

(ف) الكتاب المسمى بـ (التنقيح المشيع<sup>(٦)</sup>) للقاضي علاء الدين علي بن

(١) في (م): «ما يصلح».

(٢) في (س) و(ع) و(م): «الأرضي».

(٣) في (س): «بالصحابه».

(٤-٤) في (م): «لأن التعميم في الدعاء...».

(٥) أخرج أبو داود في «مراسيله» (٨٠) من حديث عمرو بن شعيب، أن النبي ﷺ أتى علي بن أبي طالب، وقد خرج لصلاة الفجر، وعلي يقول: اللهم اغفر لي، اللهم ارحمني، اللهم تب علي. فضرب النبي صلى الله عليه وسلم على منكبه، وقال له: «عمم، ففضل ما بين العموم والخصوص كما بين السماء والأرض».

(٦) جاء في هامش (ع) ما نصه: [قوله: فالتنقيح... إلخ: مبتدأ، خبره: قد كان المذهب... إلخ،  
[الآتي ص ١٢] والمشييع: صفة التنقيح، وفيه استعارة تصريحية تبعية. عثمان النحدي].



في تحرير أحكام المُنْقِع، في الفقه على مذهب الإمام المَجَل أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل .....

شرح منصور

سليمان السَّعْدِي المَرْدَاوي، ثم الصالحِي (١).

(في تحرير أي: تهذيب (أحكام) جمع حُكْم، وهو لغة: القضاء والحكمة، واصطلاحاً: خطابُ الله المفيدُ فائدةً شرعيةً. (المُنْقِع) لأبي محمد، عبد الله موفق الدين، ابن قدامة المقدسي، شيخ المذهب رحمه الله تعالى. وأشار بقوله: تحرير أحكامه إلى الاحتراز عن «المطلع» (٢)، فإنه حرَّر فيه ألفاظ «المُنْقِع».

٥/١

/ (في الفقه) هو لغة: الفهم. واصطلاحاً: معرفة الأحكام الشرعية الفرعية بالفعل، أو القوة القرينة. وقيل: الأحكام نفسها. والفقيه: من عَرَفَ جملةً غالبيةً كذلك بالاستدلال. وموضوعه: أفعال العباد من حيث تعلُّق تلك الأحكام بها. ومسائله: ما يذكر في كلِّ باب من أبوابه. (على مذهب) تقدَّم أصله (٣). واصطلاحاً: ما قاله المجتهد بدليل، ومات قائلاً به، وكذلك ما أُجري مجراه. (الإمام) المقتدى به (المَجَل) المعظم، والتبجيل: التعظيم. (أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل) بن هلال بن أسد بن إدريس بن عبد الله بن حيان - بالياء المثناة تحت - بن عبد الله بن أنس بن عوف بن قاسط بن مازن

(١) هو: علاء الدين، أبو الحسن، علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المَرْدَاوي، شيخ الحنابلة وصاحب التصانيف، له أيضاً: «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف». [وقد يَسَّرَ الله تعالى لنا تحقيقه، مع أصله «المُنْقِع» لموفق الدين بن قدامة المقدسي، وشرحه: «الشرح الكبير» لابن أبي عمر المقدسي، فخرجت الكتب الثلاثة مجموعة في اثنين وثلاثين مجلداً]. (توفي المَرْدَاوي سنة ٨٨٥هـ). «الضوء اللامع» ٢٢٥/٥، «شذرات الذهب» ٥١٠/٩.

(٢) وهو لشمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن أبي الفتح البعلبي، النحوي، اللغوي، واسم كتابه: «المطلع على أبواب المُنْقِع»، وله أيضاً «شرح الألفية» لابن مالك. (ت ٧٠٩هـ). «ذيل طبقات الحنابلة» ٣٥٦/٢، «شذرات الذهب» ٣٨/٨.

(٣) ص ١٠.

الشيبياني - رضي الله تعالى عنه - قد كان المذهب محتاجاً إلى مثله،

شرح منصور

ابن شيان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن هنب - بكسر الهاء وسكون النون، ثم باء موحدة - بن أفضى - بالفاء والصاد المهملة - بن دُعْمِي (١) بن جديلة بن أسد بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان المروزي البغدادي. هكذا ذكره الخطيب البغدادي، والبيهقي، وابن عساكر، وابن طاهر.

(الشيبياني) نسبة لجدّه شيان المذكور. (رضي الله تعالى عنه) أي: أثابه (٢). حملت به أمّه بَمَرُو، وولد ببغداد (٣) في ربيع الأول سنة أربع وستين ومئة، ودخل مكة والمدينة، والشام واليمن، والكوفة والبصرة والجزيرة، وتوفي ببغداد يوم الجمعة ثاني عشر ربيع الأول، والمشهور: الآخر، وحزم به في «شرحه» (٤) عن ابنه عبد الله، سنة إحدى وأربعين ومئتين، عن سبع وسبعين سنة، وأسلم يوم موته عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس، وفضائله كثيرة، ومناقبه شهيرة، من مصنفاته: «المسند» ثلاثون ألف حديث (٥)، و«التفسير» مئة وخمسون ألف حديث (٦)، و«الناسخ والمنسوخ»، و«التاريخ» و«المقدم والمؤخر» في كتاب الله تعالى، و«جوابات القرآن»، و«المناسك الكبير» و«الصغير».

(قد كان المذهب) المتقدم ذكره (محتاجاً إلى مثله) أي: التنقيح؛ لأنه صَحَّحَ فيه (٧) ما أطلق في «المقنع» من الروايتين أو الروايات، ومن الوجهين أو

(١) في (س): «دعمي».

(٢) جاء في هامش الأصل ما نصه: [الصحيح أن الرضا صفة حقيقية غير الإثابة، ومن ثمرتها الإثابة].

(٣) في (م): «ولد ببغداد يوم الجمعة في ربيع...».

(٤) معونة أولي النهى ١٥٧/١.

(٥) وقد طبعته مؤسسة الرسالة محققاً تحقيقاً علمياً، وتفضل خادماً الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، فأمر بتوزيعه على نفقته، خدمة للعلم وطلابه، أحجز الله مثوبته، ووفقه لمرضاته.

(٦) ليست في (س) و (ع)، وفيهما: «مئة وخمسون ألفاً».

(٧) ليست في (س).



إلا أنه غير مُستغنٍ عن أصله<sup>(١)</sup>، فاستخرتُ الله تعالى أن أجمع مسائلهما في واحد، مع ضمّ ما تيسر عقله من الفوائد الشوارد، ....

شرح منصور

الأوجه؛ وقيد ما أخلّ به من الشروط، وفسّر ما أبهم فيه من حُكم، أو لفظ، واستثنى من عموم ما هو مستثنى على المذهب، حتى خصائصه وغيره، وقيد ما يحتاج إليه، مما فيه، إطلاقه<sup>(٢)</sup>، وكَمَّل<sup>(٣)</sup> على بعض فروعه ما هو مرتبط بها، وزاد مسائل محررة مصححة، فصار تصحيحاً لغالب كتب المذهب.

(إلا أنه) أي: «التنقيح» (غير مُستغنٍ عن أصله) الذي هو «المقنع»؛ لأنّ ما قطع به في «المقنع»، أو صحّحه، أو قدّمه، أو ذكر أنه المذهب، وكان موافقاً للصحيح، ومفهومه مخالفاً لمنطوقه، لم يتعرض له في<sup>(٤)</sup> «التنقيح» غالباً، فمن عنده «المقنع» يحتاج «للتنقيح»، وبالعكس، والجمع بينهما قد يشق.

٦/١

(فاستخرتُ الله تعالى) وما خاب من استخاره<sup>(٥)</sup>، (أن أجمع مسائلهما) أي: «المقنع» و «التنقيح»، والمسائل: جمع مسألة مفعلة من السؤال، وهي: ما يبرهن عنه في العلم. (في) كتاب (واحد) تسهياً على الطالب، (مع ضمّ ما تيسر عقله) أي: تقييده في هذا الكتاب (من الفوائد): جمع فائدة، وهي: ما استفيدت من علم، أو مال، أو نحوه. (الشوارد) المتفرقة، شبه تقييد المسائل في مواضعها بعقل الإبل النافرة بشدّ وظيفها<sup>(٦)</sup> إلى ذراعها؛ لتلا تنفر، بجامع التمكن<sup>(٧)</sup> من الانتفاع، وذكر (الشوارد) ترشيح<sup>(٨)</sup>.

(١) يعني بذلك كتاب «المقنع» لموفق الدين، أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، إمام الحنابلة وصاحب «المغني». (ت ٦٢٠هـ). «سير أعلام النبلاء» ١٦٥/٢٢، «شذرات الذهب» ١٥٥/٧.

(٢) في (ع): «إطلاق».

(٣) في (م): «ويحمل».

(٤) ليست في (م).

(٥) في (م): «استخار».

(٦) الوظيف من الحيوان: ما فوق الرُشغ إلى الساق. «المصباح المنير»: (وظف).

(٧) في (ع): «التمكين».

(٨) الترشيح: نوع من الاستعارة، وهي الاستعارة المرشحة، وهي التي قرنت بعلام المستعار منه، أي: المشبه به. انظر: «جواهر البلاغة» لأحمد الهاشمي ص ٣٣٠.

ولا أحذفَ منهما إلا المستغنى عنه والمرجوح وما بُنيَ عليه، ولا أذكرَ قولاً غيرَ ما قدَّمَ، أو صحَّحَ في «التنقيح»، إلا إذا كان عليه العملُ، أو شهرٌ، أو قوِّي الخلافُ؛ فربَّما أُشيرُ إليه.

شرح منصور

(ولا أحذفَ منهما) أي: الكتاين، أي: ألفاظهما، أو النقوش الدالة عليهما، (إلا المستغنى عنه) من تلك الألفاظ أو النقوش؛ للعلم به، أو زيادته، أو ذكرَ عبارة أخصرَ من عبارتهما، أو عبارة أحدهما. (و) إلا القولَ (المرجوح) أي: الضعيف، (و) إلا (ما بُنيَ) أي: فرُعَ (عليه) أي: المرجوح فيحذفه.

(ولا أذكرَ) في هذا الكتاب (قولاً غيرَ ما قدَّمَ) صاحبُ «التنقيح» فيه، (أو صحَّح) هـ (في التنقيح) ولو كان مقدِّماً، أو مصحِّحاً في غيره، والمقصود من الجملة الأولى: التزام ذكر ما في الكتاين غير ما استثناءه. ومن الثانية: التزام أن لا يذكُرَ قولاً غيرَ ما قدَّمه أو صحَّحه في «التنقيح»، فهما متغايران، وإن اتفقا في الأصل<sup>(١)</sup> على<sup>(٢)</sup> الماصدق<sup>(٣)</sup> في بعضٍ (إلا إذا كان) أي: غيرَ المقدَّم، والمصحَّح في «التنقيح» (عليه العمل) أي: عمل الناس، أو حكَّام<sup>(٤)</sup> الحنابلة في الغالب، (أو شهر) أي: قال بعض الأصحاب: إنَّه الأشهر، أو المشهور، (أو قوِّي الخلاف) فيه؛ بأن اختلف التصحيح، لكن لم يبلغ من صحَّح الثاني رتبةً من صحَّح الأول في الكثرة أو التحقيق. (فربَّما أُشيرُ إليه) تصريحاً أو تلويحاً؛ ليعلم ما الناس واقعون فيه، ورتبةُ المُشهر وما قوِّي الخلاف فيه، حتى لا يغترَّ به.

(١) ليست في (س) و (م)، وهي نسخة في (ع).

(٢) في (س): «في».

(٣) الماصدق: اصطلاح في علم المنطق، يقصدون به الفرد أو الأفراد التي ينطبق عليها اللفظ؛ إذ يتحقق فيها مفهومه الذهني. انظر: «ضوابط المعرفة» للشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني ص ٤٥.

(٤) في (م) و (ع): «أحكام».



وحيث قلتُ: قيلَ وقيلَ - ويندر ذلك - فلعدم الوقوفِ على  
تصحيح، وإن كانا لواحد؛ فإطلاق احتماليه.

شرح منصور

(وحيث قلتُ) في مسألة: (قيل) كذا (وقيل) كذا، ومنه: قيل وقيل  
وقيل<sup>(١)</sup>، (ويندر) أي: يقل (ذلك) الصنيعُ في هذا الكتاب؛ (فلعدم  
الوقوف) أي: وقوف المؤلف (على تصحيح) لأحد القولين.

(وإن كانا) أي: القولان بمعنى الاحتمالين المطلقين (لواحد) من  
الأصحاب، ولم تنقل المسألة عن غيره، (ف) المؤلف يحكيهما من غير  
ترجيح؛ (لإطلاق) قائلهما (احتماليه) فيهما<sup>(٢)</sup>، كما في قوله في النكاح:  
«وفي خطبة من أذنت لوليها في تزويجها من معين، احتمالان».

تنبيه: الحكم المروي عن الإمام في مسألة يُسمَّى: رواية.

والوجه: الحكم<sup>(٣)</sup> المنقول في مسألة لبعض الأصحاب المجتهدين، ممن  
رأى الإمام، فمن بعدهم، جارياً على قواعد الإمام، وربما كان مخالفاً  
لقواعده إذا عضده الدليل.

٧/١

والاحتمال: في معنى الوجه، إلا أن الوجهَ مجزوم بالفتيا به،/ والاحتمال  
يُبين أن ذلك صالح لكونه وجهاً.

والتخريج<sup>(٤)</sup>: نَقْلُ حُكْمٍ إِحْدَى الْمَسْأَلَتَيْنِ الْمُتَشَابِهَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى،  
ما لم يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، أَوْ يُقَرَّبَ الزَّمَنُ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْإِحْتِمَالِ<sup>(٥)</sup>.

(١) ليست في (س).

(٢) في (س) و(م): «فهما».

(٣) ليست في الأصل.

(٤) في (س): «والتصريح».

(٥) انظر: «المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف» ٣٠/٣٨١ - ٣٨٣، و«أصول مذهب الإمام أحمد»:

٨١٩ - ٨٢٢.

وسميته: «منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات».  
 وأسأل الله سبحانه وتعالى العصمة والنفع به، وأن يرحمني وسائر  
 الأمة.

شرح منصور

(وسميته) أي: هذا الكتاب الذي جمع فيه بين «المقنع» و«التنقيح»، وضم إليه ما تيسر من الفوائد: (منتهى) أي: محلاً تنتهي إليه (الإرادات) أي: المقاصد، فلا تتجاوزها. (في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات<sup>(١)</sup>)، قال مؤلفه: لأنه لا يُراد كتاب أكثر مسائل منه في أقل من لفظه<sup>(٢)</sup>.  
 وقوله: (مع التنقيح) كان أولى منه: والتنقيح. قال<sup>(٣)</sup> في «درة الغواص»: لا يقال: اجتمع فلان مع فلان، وإنما يقال: اجتمع فلان وفلان<sup>(٤)</sup>. وأجيب عنه، بما في «الصّحاح»: جَامَعَهُ<sup>(٥)</sup> على كذا، أي: اجتمع معه، ونظر فيه؛ بأنه لم يقله على طريق النقل، فلا حجة فيه. (وأسأل الله سبحانه وتعالى العصمة) أي: أن يمنعه بلطفه من الزلل، (و) أسأل الله سبحانه وتعالى أيضاً (النفع به) أي: أن ينفع بهذا الكتاب طالبي الاستفادة، وقد نفع الله تعالى به شرقاً وغرباً، والله الحمد. (وأن يرحمني) برحمته التي وسعت كل شيء، (و) أن يرحم (سائر الأمة) أي: أمة إجابة دعوة النبي ﷺ، وسائر: إما من سور البلد، فيكون بمعنى الجميع، فهو من عطف العام على الخاص، أو من السور، بمعنى البقية، أي: باقي الأمة<sup>(٦)</sup>. وبدأ بالدعاء لنفسه؛ لعموم حديث: «ابدأ

(١) في (م): «والزيادات».

(٢) معونة أولي النهى ١٥٦/١.

(٣) بعدها في (م): «الحريري».

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري ص ٣٤.

(٥) في الأصل و(ع): «جاء معه»، والمثبت من (س) و(م) و«الصّحاح» للجوهري: (جمع).

(٦) قال الفيومي في «المصباح المنير»: «واتفق أهل اللغة أن سائر الشيء: باقيه، قليلاً كان أو كثيراً. قال الصّغاني: سائر الناس: باقيهم، وليس معناه: جميعهم، كما زعم من قصّر في اللغة باعاً، وجعلهُ بمعنى: الجميع، من لحن العوام، ولا يجوز أن يكون مشتقاً من سور البلد؛ لاختلاف المادتين...». «المصباح المنير»: (سير). وانظر: «القاموس المحيط» و«تاج العروس»: (سار). وانظر: «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري ص ٤.



بنفسك»<sup>(١)</sup>. وثنى بالدعاء بالنفع بكتابه؛ لعود ثوابه إليه؛ لحديث: «من سنَّ سنةً حسنةً، فله أجرها، وأجرُ من عمل بها»<sup>(٢)</sup>. وختم بالدعاء لباقي الأمة تعميماً للدعاء؛ للأمر به.

تمة: قال القاضي أبو يعلى<sup>(٣)</sup>: إنما اخترنا مذهب أحمد - رضي الله عنه - على مذهب غيره من الأئمة، ومنهم من هو أسنُّ منه وأقدم هجرةً، مثل مالك وسفيان وأبي حنيفة؛ لموافقتهم<sup>(٤)</sup> للكتاب، والسنة، والقياس الجلي، فإنه كان إماماً في القرآن، وله فيه التفسير العظيم، وكتب من علم العربية ما أطلع به على كثير من معاني كلام الله عز وجل. وروى أبو<sup>(٥)</sup> الحسين بن المنادي<sup>(٦)</sup> بسنده إلى الحسين بن إسماعيل<sup>(٧)</sup> قال: سمعت أبي يقول: كنّا نجتمع في مجلس الإمام أحمد زهاء<sup>(٨)</sup> خمسة آلاف أو يزيدون، أقلُّ من خمس مئة يكتبون، والباقي يتعلمون منه حُسْنَ الأدب، وحُسْنَ السُّمْتِ<sup>(٩)</sup>. انتهى. ولم يؤلف الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - في الفقه كتاباً، وإنما أخذ أصحابه مذهباً من أقواله، وأفعاله، وأجوبيته، وغيرها.

(١) أخرجه مسلم (٩٩٧)(٤١).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧).

(٣) هو: أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء القاضي، إمام الحنابلة في زمانه. له: «المجرد»، «عيون المسائل». (ت ٤٥٨هـ). «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١٩٣/٢، «المنهج الأحمد» ٣٥٤/٢.

(٤) جاء في هامش الأصل و(ع): [أي: لشدة موافقته، وإلا فالأئمة المذكورون موافقون للكتاب والسنة. عثمان].

(٥) في (س): «بن»، وهو خطأ.

(٦) هو: أبو الحسين، أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن يزيد، المعروف بـ: ابن المنادي، كان ثقة أميناً ثباتاً صادقاً ورعاً، وله اختيارات في المذهب. (ت ٣٣٦هـ). «طبقات الحنابلة» ٣/٢، «المنهج الأحمد» ٢٤٥/٢.

(٧) ذكره ابن أبي يعلى في «طبقات الحنابلة» ١٤١/١، وقال: نقل عن إمامنا أشياء، ثم ذكر شيئاً منها. ونقله عنه العليمي في «المنهج الأحمد» ٩٣/٢.

(٨) بعدها في النسخ الخطية و(م): «على»، وهي مقحمة، ولا وجه لها في العربية.

(٩) السير ٣١٦/١١، حنة أحمد للمقدسي: ١٦٤. المنهج الأحمد ٩٥/١.